



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

PISSN: 1813-1719

EISSN: 1813-1813



Evaluation of the role of monetary policy in achieving monetary and economic stability in Iraq for the period (2004-2020)

Researcher: Jawad Shakir Frayyeh
College of Administration and Economics
Anbar University
Ja79hd@gmail.com

Prof. Dr. Ahmed Hussein Battal
College of Administration and Economics
Anbar University
ahmedalini@uo.anb.edu

Assist. Prof. Dr. Abed Ali Hamad
College of Administration and Economics
Anbar University
abidh1965@yahoo.com

Abstract:

The aim of the research is to analyze and evaluate the effectiveness of monetary policy in Iraq for the period (2004-2020). And its role in achieving monetary and economic stability, as monetary policy throughout the research period was able to reduce inflation rates and maintain the stability of the general level of prices, especially after the Central Bank obtained its independence after the issuance of law (56) for the year (2004). And the establishment of the currency auction and the control of sales and purchases of foreign currency and the fundamental changes in the work of monetary policy after the year (2003). On the foreign currency to cover it, as for the elasticity of the output money index, it was within the specified ratio, and this shows that money plays a prominent role in the GDP, while the domestic liquidity index did not have a clear impact on the increase of the GDP.

Keywords: Monetary policy, Domestic liquidity, Flexibility of money product.

**تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في العراق
للفترة (2004-2020)**

أ.م.د عبد علي حمد
كلية الإدارة واقتصاد
جامعة الانبار

أ.د احمد حسين بتال
كلية الإدارة واقتصاد
جامعة الانبار

الباحث: جواد شاكر فريخ
كلية الإدارة واقتصاد
جامعة الانبار

المستخلص:

هدف البحث إلى تحليل وتقييم فاعلية السياسة النقدية في العراق للفترة (2004-2020) ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي إذ استطاعت السياسة النقدية طيلة فترة البحث خفض معدلات التضخم والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وخاصة بعد حصول البنك

المركزي على استقلاليته بعد صدور قانون (56) لعام (2004) وإنشاء مزاد العملة والتحكم في مبيعات ومشتريات العملة الأجنبية والتغيرات الجوهرية في عمل السياسة النقدية بعد عام (2003)، أما مؤشر استقرار قيمة العملة فلم يشهد استقرار كبير نتيجة لسياسة التوظيف التي اتبعتها الدولة والتعديل في سلم الرواتب ونتيجة ارتفاع الاستيرادات وزيادة الطلب على العملة الأجنبية لتغطيتها، أما مؤشر مرونة نقود الناتج فقد كان ضمن النسبة المحدد له وهذا ما يوضح أن النقود تمارس دوراً بارزاً في الناتج المحلي الاجمالي، أما مؤشر السيولة المحلية فلم يكن له أثر واضح على زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

الكلمات المفتاحية: (السياسة النقدية، السيولة المحلية، مرونة نقود الناتج).

المقدمة

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية لأنها تمارس دوراً كبيراً وفاعلاً في عملية تنظيم المعروض النقدي والسيطرة على السيولة النقدية والائتمان وتستطيع تأدية هذا الدور من خلال البنك المركزي بصفته أعلى سلطة نقدية وتُحقق أهداف حيوية عن طريق أولويات تحددها المشاكل الاقتصادية في الاقتصاد العراقي إذ أن في بعض الأحيان تستخدم أهداف وسيطة مثل سعر الفائدة لكي تتمكن من تحقيق أهداف نهائية مثل الحد من التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار، لأن له آثار سلبية سوف تنعكس على واقع الاقتصاد العراقي وهو أمر تسعى كل اقتصادات العالم إليه لذلك هذه المشاكل هي أبرز تحدي واجهته السلطات النقدية بعد سنة (2003)، ويتطلب رسم السياسة النقدية طريقة مستقلة وأن تكون مرنة ولديها الحرية التامة في استخدام أدواتها وهذا ما حصل عليه البنك المركزي بعد أن حصل على الاستقلالية التامة من خلال قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة (2004) إذ تتمثل هذه الاستقلالية بثلاثة أمور مهمة وجوهرية هي عدم اقراض الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر، والامتناع عن تلبية أية أوامر من الحكومة فيما يتعلق بالسياسة النقدية وخضوع كل الحسابات البنك المركزي للمدقق الخارجي استناداً إلى معايير التدقيق الدولية المتبعة، لكن مع هذه الاستقلالية لا نستطيع أن ننفي وجود تعاون وتشاور في تحقيق أهداف اقتصادية للبلد، وفي الدستور العراقي المادة (100) فإن البنك المركزي الذي يتولى فقط مهام ادارة السياسة النقدية هو هيئة مستقلة مالياً وإدارياً ومسؤول أمام مجلس النواب وليس الحكومة وأن قانون البنك المركزي 56 لعام 2004 المادة الثانية الفقرة (2) نصت على أنه لن يتلقى أية تعليمات من أي كيان أو جهة أو شخص بما في ذلك المؤسسات الحكومية وسيتم احترام هذه الاستقلالية ولا يمكن لأي شخص التأثير عليها، ولمعرفة طبيعة عمل السياسة النقدية في العراق طيلة مدة البحث سنستعين بمجموعة من المؤشرات ونقوم تحليلها وتقييمها لبيان مدى فاعلية السياسة النقدية في العراق.

أهمية البحث: تحتل السياسة النقدية مكانة مهمة وفاعلة في تنظيم عرض النقود والقدرة على التحكم في السيولة المحلية وتنظيم شؤون الائتمان من خلال المحافظة على سعر صرف العملة وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وخاصة بعد التحولات التي شهدتها العراق بعد عام (2003)، إذ سيتم الاعتماد في هذا البحث على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية توضح دور السياسة النقدية واستخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي سيكون لها دور كبير في تقييم عمل السياسة النقدية.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث بضعف التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاخرى، وأن السياسة النقدية في العراق تواجه تحديات كبيرة متمثلة بعدم وجود استراتيجية واضحة جعلت من النشاط الاقتصادي في العراق عرضة لأية صدمات خارجية.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحليل طبيعة عمل السياسة النقدية عن طريق بعض المتغيرات الاقتصادية لها واستخدام مجموعة من المؤشرات لتقييم دورها والوقوف على التحولات التي حدثت فيها بعد عام (2003) للوصول إلى الأهداف النهائية التي تصبوا إليها السياسة النقدية كالحد من التضخم والاستقرار في المستوى العام للأسعار وبيان دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار من خلال نافذة بيع العملة وتوضيح دور السيولة المحلية ومرونة نفود الناتج في النشاط الاقتصادي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للسياسة النقدية في العراق دور ايجابي في تحقيق الاستقرار النقدي الاقتصادي في العراق للفترة (2004-2020).

منهجية البحث: من أجل التوصل إلى أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي وأسلوب التحليل الوصفي لمتغيرات ومؤشرات السياسة النقدية في العراق للفترة (2004-2020) لمعرفة فاعليتها وتقييم أدائها بالاعتماد على البيانات والتقارير والنشرات الصادرة عن وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الانمائي والبنك المركزي والمؤسسات الحكومية.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة (المشهداني وأل طعمة، 2012)،** وضحت هذه الدراسة دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للفترة (2003-2009)، بوصفها من السياسات الفعالة في مواجهة التضخم والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار عن طريق أدواتها النوعية والكمية، إذ حققت السياسة النقدية نجاحات كبيرة متمثلة بكبح جماح التضخم ووصوله إلى أدنى مستوى عام (2009) إذ بلغ (2.9%) وزيادة القيمة الحقيقية للنقود بنسبة (39%) بعد قيام البنك طرح كميات كبيرة من العملة الأجنبية وأوصت الدراسة المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي والسيطرة على الكتلة النقدية وتطوير الاسواق المالية.

2. **دراسة (داغر وعاشور، 2014)،** ركز الباحثان على تحليل فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي للفترة (2004-2011) إذ شهدت هذه الفترة تحولات في عمل السياسة النقدية بعد حصول البنك المركزي على الاستقلالية التامة وفق قانون (56) لعام (2004)، وأثبتت النتائج السيطرة على سعر الصرف وخفض المستوى العام للأسعار بشكل نسبي وبناء احتياطي قوي من العملة الأجنبية وأن العلاقة بين السياسة النقدية والمالية لم تشهد تنسيق طيلة فترة البحث وأوصت الدراسة بتوفير المناخ الملائم لعمل السياسة النقدية بحرية تامة والاستفادة من الاستقرار النسبي الذي حققته وإعادة صياغة السياسات الاقتصادية المسؤولة عن تحريك القطاعات الانتاجية.

3. **دراسة (الرفيعي وسلطان، 2019)،** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لتلافي حدوث الأزمات الاقتصادية والنقدية، إذ تم الاعتماد على الاسلوب الوصفي التحليلي والاسلوب الكمي (القياسي)، وأثبتت نتائج الدراسة أن أدوات السياسة النقدية الكمية لم يكن لها تأثير في تحقيق الاستقرار النقدي للفترة (1999-2015) فقط حوالات الحزينة كان لها أثر معنوي وأوصت الدراسة بتفعيل عمليات السوق المفتوحة عن طريق تطوير السوق النقدي والمالي وجذب المدخرات وتحويل اتجاه الأفراد نحو المشاريع الاستثمارية لزيادة الدخل القومي.

4. دراسة (الأسدي والسهلاني، 2020)، ركزت هذه الدراسة على أثر التوسع غير المنضبط للسيولة النقدية (M_1 ، M_2) على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وهي الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وسعر الصرف وأسعار الفائدة والتضخم وميزان المدفوعات، وأثبتت نتائج الدراسة أن ارتفاع معدلات السيولة له أثر سلبي على الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته للفترة (1991-2017) بسبب التوسع المفرط الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب ضعف القطاعات الانتاجية والاعتماد على قطاع النفط فقط، والاعتماد الكلي على الاستيرادات لتلبية الطلب المحلي المتزايد بسبب ضعف القطاعات الانتاجية ساهم بارتفاع العجز في ميزان المدفوعات، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وأوصت الدراسة بالاعتماد على سياسة نقدية هدفها ضبط عرض النقود (M_1 ، M_2) بما يناسب الوضع الاقتصادي السائد وتقليل العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تنويع الصادرات غير النفطية، وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية الكلية يعمل على تغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

5. دراسة (Fadel, 2018)، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الاجراءات الجديدة للسياسة النقدية بعد عام (2003) عن طريق التأثير في حجم المعروض النقدي بطريق تتناسب والظروف الاقتصادية السائدة، فضلاً عن تطوير أدوات جديدة تنسجم مع أهداف السياسة النقدية في العراق وهي الاستقرار في المستوى العام للأسعار ورفع قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار عن سعر الصرف وخفض معدلات التضخم، وأثبتت نتائج الدراسة أن هذه الأدوات الحديثة ساهمت بالسيطرة على التضخم إذ انخفض إلى (1.9%) عام (2013) مما ساهم باستقرار سعر الصرف والمستوى العام للأسعار وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل وتنشيط سوق العراق للأوراق المالية من خلال قيام البنك المركزي بطرح حوالات الخزينة، تفعيل عمل المصارف الخاصة لتوظيف فائض السيولة في توفير الائتمان وزيادة مساهمته في تنمية القطاعات الاقتصادية.

المبحث الاول: التأصيل النظري للسياسة النقدية

اولاً. مفهوم السياسة النقدية: هي مجموعة الاجراءات والأنظمة والقواعد والتشريعات التي تستخدمها السلطة النقدية لتنظيم شؤون النقد والائتمان بغرض احداث تأثير كبير في كمية المعروض النقدي أو وسائل الدفع المتاحة في النشاط الاقتصادي وبالطريقة التي تلائم الظروف الاقتصادية من خلال امتصاص السيولة الزائدة أو حقن النشاط الاقتصادي بتيار جديد من النقود (Michel, 2009: 270).

ثانياً. أهداف السياسة النقدية: هناك مجموعة من الأهداف النهائية والتي تسعى لتحقيقها السياسة النقدية إذ تعد هي المحفز الرئيسي لتنشيط الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتتلخص هذه الاهداف بما يأتي (غدير، 2010: 35-36):

1. استقرار المستوى العام للأسعار.
 2. تحقيق أعلى مستوى من الوظيف.
 3. زيادة النمو الاقتصادي.
 4. معالجة العجز في ميزان المدفوعات.
 5. تطوير المؤسسات المالية والنقدية.
- ثالثاً. أدوات السياسة النقدية:

1. **سعر إعادة الخصم:** هو السعر الذي يخضم به البنك المركزي الأوراق التجارية والتي تكون بحوزة البنوك التجارية لكي تتمكن من التوسع في عملية منح الائتمان لذلك تقوم هذه البنوك التجارية بدفع الفائدة وهي بمثابة سعر إعادة الخصم للبنك المركزي مقابل خصمه للأوراق التجارية لدى البنوك التجارية (سمحان ويامن، 2011: 264-265)، وتكون آلية عمل سعر إعادة الخصم وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة وكمية المعروض النقدي فإذا كان هناك تضخم نقدي بدأت مظاهره تظهر ووجود سيولة كبيرة تفوق حاجة الطلب عليها وبدأت تهدد الاستقرار في المستوى العام للأسعار الداخلي يقوم البنك المركزي باتخاذ اجراء عن طريق رفع سعر إعادة الخصم أي رفع كلفة الاقراض الممنوح للمصارف التجارية وعندها تقوم البنوك التجارية أيضاً بردة فعل جراء رفع سعر إعادة الخصم برفع سعر الفائدة على القروض المصرفية والتي تقوم بمنحها لزبائنها في السوق النقدي وبذلك قامت بنقل أعباء سعر إعادة الخصم على زبائنها وبالتالي ينخفض طلب المستثمرين والوحدات الاقتصادية في الحصول على الائتمان، وعندها ينخفض المعروض النقدي وتبدأ الضغوط التضخمية بالانخفاض ويعود النشاط الاقتصادي إلى وضعه السابق (أبو زيد وآخرون، 2008: 88).

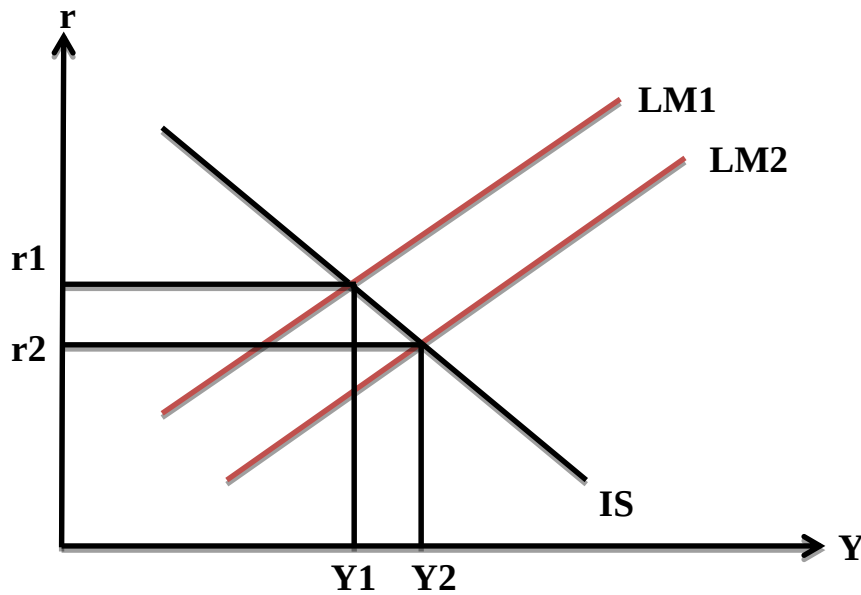
2. **عمليات السوق المفتوحة:** ويقصد بها قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية من تلقاء نفسه في السوق المالي والنقدي ومن خلال التأثير على قدرة المصارف والافراد في التوسع أو التقليل لحجم نشاطهم الائتماني والاستثماري (السمان وآخرون، 2011: 261). وتكون آلية عمل هذه الأداة عندما يبيع البنك المركزي الأوراق المالية في السوق فإنه يقصد من ذلك تخفيض حجم الأرصدة النقدية الموجودة لدى المصارف التجارية والافراد ويزيد من حجم أرصدته النقدية وبهذا الاجراء يقلص من حجم عرض النقود وحجم السيولة المحلية الاجمالية في النشاط الاقتصادي ويحدث العكس في حالة الكساد (مجيد، 2005: 266).

3. **متطلبات الاحتياطي القانوني:** يقوم بتنفيذها البنك المركزي لكي يتمكن من السيطرة على نشاط البنوك التجارية وتوجيهها وبما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة في البلد حيث تحتفظ البنوك بنسبة معينة من ودائعها بصورة احتياطي نقدي يكون الغرض منه توفير سيولة للبنوك التجارية وكضمان للمودعين إذ إن الغرض الأساس لها هو تمكين السياسة النقدية من تنظيم عرض النقود والائتمان والرقابة عليه (السيد علي والعيسى، 2004: 267-268)، في حالة التضخم تكون هذه السياسة فعالة بشكل أكبر منها في حالات الكساد وذلك بسبب الانخفاض في الطلب على القروض وقت الكساد، ويعاب عليها عدم مرونتها لإحداث الأثر المطلوب وبدقة لأنه تغيير نسبة الاحتياطي ولو بنسبة قليلة قد يؤثر على عرض النقود بشكل أكبر مما هو مطلوب أصلاً كما أن فاعليتها تضعف إذا ما توفرت احتياطات فائضة لدى البنوك التجارية وإن تغييرها قد يربك السياسات الاستثمارية والحصول على الأموال وتقدير تكلفتها بالنسبة للبنوك التجارية (حداد وهذلول، 2008: 188-189).

ثالثاً. فاعلية السياسة النقدية: تعبر هذه الفاعلية عن زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة القدرة الشرائية لأفراد المجتمع إذ تسعى الحكومة متمثلة في البنك المركزي زيادة حجم النقود المتداولة في أيدي الافراد والجهاز المصرفي ويستخدم هذا النوع لمعالجة البطالة والركود الاقتصادي فضلاً عن تدعيم التنمية الاقتصادية عبر آلية خلق النقود وتأثير المضاعف (طاقة وآخرون، 2009: 36).

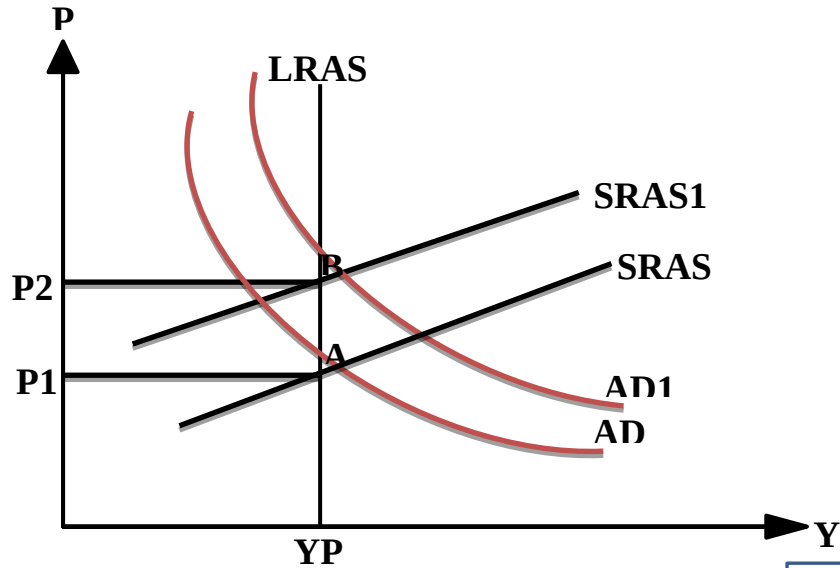
1. أثر السياسة النقدية التوسعية: نفترض أن الحكومة قررت زيادة عرض النقود وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة عن الكفاية الحدية لرأس المال مما يشجع على الاستثمار وكذلك يزداد الدخل بمقدار مضاعف الاستثمار (walsh, 2010: 135).

وفي الشكل رقم (1) إن زيادة عرض النقود أدت إلى انتقال منحنى (LM1) إلى (LM2) وانخفاض سعر الفائدة من (r1) إلى (r2) وهذه الزيادة عملت على زيادة الناتج من (Y1) إلى (Y2)، وعموماً تكون السياسة النقدية ذات فعالية كبيرة كلما ازدادت استجابة سعر الفائدة للتغيرات في عرض النقود ودرجة استجابة الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة لكن ما نلاحظه انخفاض مرونة استجابة الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة في الدول النامية نتيجة لارتفاع درجة المخاطرة وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال (الخطيب وزياب، 2013: 196-197).



الشكل (1): السياسة النقدية التوسعية

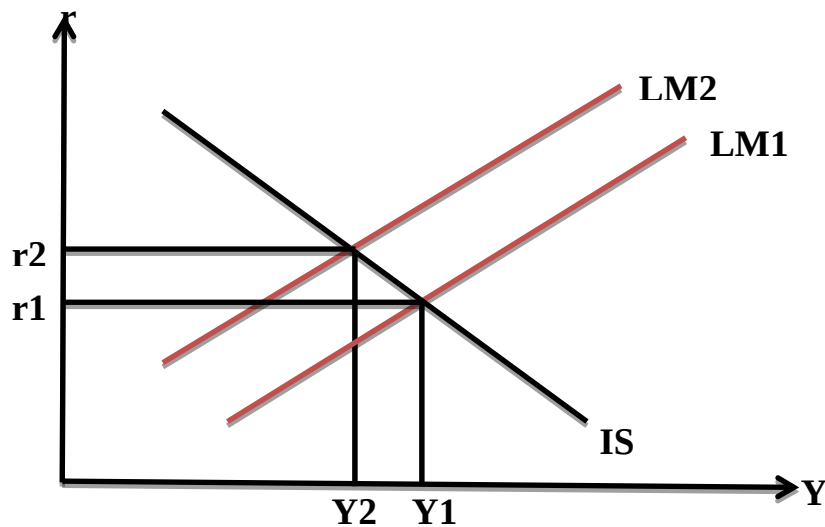
المصدر: الخطيب، فاروق بن صالح وزياب، عبدالعزيز بن أحمد (2013)، (دراسة متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية)، الناشر جامعة جدة 12 ربيع الاول، السعودية، ص (57).
لكن إذا كان الاقتصاد عند أو فوق مستوى الناتج الكامن كما في شكل رقم (2) فإن هذه السياسة ستسبب في رفع تكاليف الإنتاج لأن انتقال (SRSA1) إلى (SRSA2) فإن الناتج الحقيقي يبقى دون تغير وأثر السياسة النقدية التوسعية في المدى الطويل يكون عندما الاقتصاد فوق المستوى الكامن، فالزيادة ستكون في مستويات الأسعار وتحدث تغيرات في الدخل الاسمي وستكون هذه التغيرات في الدخل الحقيقي ومستويات الأسعار لأنه عندما يبدأ الاقتصاد عند مستوى الناتج الكامن (Yd) في النقطة (A) فإن هذه السياسة نقلت (AD1) إلى (AD2) وان كلفة عوامل الإنتاج سترتفع وتضغط بسرعة لنقل منحنى العرض الكلي في الاجل الطويل (SRSA1) إلى (SRSA2) عندها يكون الاقتصاد قد وصل إلى حالة التوازن لذلك ترتفع الاسعار من (P1) إلى (P2) والناتج الحقيقي سيعود إلى مستوى الناتج الكامن في النقطة (B) وبذلك السياسة النقدية التوسعية تزيد الدخل الاسمي وتؤثر على الدخل الحقيقي والذي يعتمد على كيفية استجابة مستويات الأسعار (معة، 2017: 220-221).



الشكل (2): الاقتصاد عند مستوى الناتج الكامن

Y0

المصدر: مغللة، حلوب كاظم (2017)، (الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة)، الطبعة الاولى، دار أمل الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، (220).
 2. أثر السياسة النقدية الانكماشية: تعمل هذه السياسة على خفض معدل التضخم عن طريق خفض معدل نمو عرض النقود وتقوم ببعض الأحيان بإبطاء معدل النمو الاقتصادي إذا الحكومة قررت خفض المعروض النقدي عن طريق أدوات السياسة النقدية المتمثلة بعمليات السوق المفتوحة ببيع الاوراق المالية أو رفع معدل الصرف أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني (Richard, 2013: 32)، يظهر عمل هذه السياسة من الشكل البياني الآتي فينتقل منحنى (LM1) الى (LM2) مما يعمل على رفع سعر الفائدة من (r1) الى (r2) وينخفض الاستثمار وينخفض الطلب الكلي ومن ثم ينخفض الناتج (الدخل) وترتفع البطالة وهذا ما يظهره الشكل رقم (3) (السعدي، 2019: 30).



الشكل (3): السياسة النقدية الانكماشية

المصدر: السعدي، صبحي حسون (2019)، (السياسة النقدية)، دار الوراق للطباعة والنشر، بغداد، العراق. ص (30)

المبحث الثاني: تحليل متغيرات الوسيطة لأداء السياسة النقدية للمدة (2004-2020):

تحليل متغيرات الدراسة إذ يتناول الباحث في هذا المبحث متغيرات الدراسة التي يعتقد بأنها تؤثر على الاستقرار الاقتصادي أو النقدي فلا بد من رسم هذه المتغيرات وتحليلها بياناتها: أولاً. **سعر الصرف:** يُعد سعر الصرف هو أحد المتغيرات الاقتصادية التي لها أهمية كبيرة لأنه يمثل أداة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات الخارجية لدول العالم وهذا ناتج عن عمليات التبادل الخارجي (الاستيراد والتصدير)، فهو يعبر عن قيمة مبادلة عملة بعملة أخرى أو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية (مرغيث، 2019: 21).

والجدول والشكل رقم (1) يبين استقرار ونمو سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق للمدة (2004-2020) نلاحظ من خلال البيانات الوارد فيه حيث أن سعر صرف الدينار العراقي شهد تحسناً ملحوظاً تجاه الدولار.

الجدول (1): أسعار صرف الدينار العراقي تجاه الدولار في العراق للفترة (2004-2020)

السنوات	سعر الصرف الرسمي (1)	معدل التغير لسعر الصرف الرسمي % (2)	سعر الصرف الموازي (3)	معدل التغير لسعر الصرف الموازي % (4)
2004	1453	-	1453	-
2005	1469	1.10	1472	1.30
2006	1467	-0.13	1475	0.20
2007	1255	-14.4	1267	-14.1
2008	1193	-4.94	1203	-5.05
2009	1170	-1.92	1182	-1.47
2010	1170	0	1185	0.25
2011	1170	0	1196	0.92
2012	1166	-0.34	1233	3.09
2013	1169	0.25	1232	-0.08
2014	1188	1.62	1214	-1.46
2015	1190	0.16	1247	2.71
2016	1190	-0.24	1275	2.24
2017	1190	0	1258	-1.33
2018	1190	0	1208	-3.97
2019	1190	0	1196	-0.99
2020	1220	2.52	1225	2.42

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث النشرة الإحصائية السنوية (2004-2020)¹

¹ معدل التغير السنوي = السنة الحالية/ السنة السابقة - 1 X 100

ويظهر هذا جلياً من خلال معدلات النمو السالبة والتي تبين ارتفاع قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي ففي سنة (2004) كان (1453) مقابل الدولار الواحد وهذا ناتج عن استبدال العملة القديمة بالعملة الجديد أواخر سنة (2003) وازدياد ثقة الجمهور بالعملة المحلية للتعامل بها في حين أنه ارتفع في سنوات (2005-2006) إلى (1472-1475) على التوالي دينار/ دولار وهذا الارتفاع واضح من خلال الشكل البياني رقم (1)، فضلاً عن نسبة تغير مقدارها (1.30%، 0.20%) وذلك بسبب انخفاض الطلب على العملة المحلية وزيادة الطلب على العملة الأجنبية من الدولار نتيجة الانفتاح التجاري الكبير مع العالم الخارجي الذي انعكس على زيادة الاستيرادات على الصادرات وحدث عجز في الحساب الجاري.

ولكن سنة (2007) ارتفع سعر صرف الدينار تجاه الدولار إذ قامت السياسة النقدية متمثلة بالبنك المركزي برفع وتقوية قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار إذ بلغ (1255) دينار/ دولار أيضاً بلغت (14.1%-) وهذا الانخفاض واضح في الشكل البياني لهذه السنة، وذلك للحد من التضخم الحاصل نتيجة الأوضاع الأمنية والحرب على الإرهاب للفترة من (2005-2007) وزيادة الثقة بالعملة المحلية ودفع عجلة النمو نحو التقدم، لكن سعر الصرف في السوق الموازي ارتفع أيضاً إذ بلغ (1267) دينار/ دولار وذلك لأسباب أمنية هي زيادة حالات السفر والهجرة إلى الخارج والأجواء المشؤومة والشائعات حول كمية الدولار الموجودة لدى البنك المركزي وعمليات المضاربة لتحقيق أرباح سريعة والارتفاع الكبير في الطلب على الدولار، وفي السنوات (2008-2011) شهد تحسن ملحوظ وحقق أعلى معدل تغير سنوي سالب بلغت (5.05%-) نتيجة تحسن الوضع الأمني في العراق، أما سنة (2012) فقد شهدت انخفاض قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار إذ أصبح سعر الصرف (1233) دينار/ دولار وهذا ناتج عن الظروف الإقليمية المحيطة بالعراق والوضع السياسي غير المستقر وازدياد الطلب على الدولار لأغراض المضاربة وبمعدل تغير سنوي بلغ (3.09%)، أما سنة (2013) فقد شهد سعر الصرف استقراراً بلغ (1232) دينار/ دولار وبمعدل تغير سنوي بلغ (0.08%-).

فيما سجلت السنوات (2015، 2016) على التوالي ارتفاع كبير في سعر صرف الدولار تجاه الدينار إذ بلغ (1247، 1275) وهذا ما يتبين من الشكل البياني أيضاً وبمعدل نمو بلغ (2.71%) و(2.24%) على التوالي وهذا ناتج عن الأوضاع التي عصفت بالبلد وزيادة التوقعات للتشؤمية نتيجة الحرب على الإرهاب وازدياد الإنفاق العسكري لمواجهة متطلبات الحرب وانخفاض أسعار النفط بشكل كبير أدى إلى تراجع العوائد النفطية، لكن في السنوات (2017-2019) وبعد حدوث الاستقرار الأمني في منتصف عام (2016) وتحرير الأراضي وانتهاء الحرب على الإرهاب وتراجع في الإنفاق العسكري شهد سعر صرف الدينار تجاه الدولار تحسناً ملحوظاً إذ بلغ (1196، 1208، 1258) دينار/ دولار على التوالي وبمعدل تغير بلغ (1.33%-، 3.97%-، 0.99%-).

أما الانخفاض الذي حدث سنة (2020) في قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار فكان نتيجة انتشار جائحة كورونا وتوقف الاقتصاد العالمي وغلق الحدود بين الدول وتدني عمليات الاستيراد والتصدير والتجارة العالمية إذ بلغ سعر الصرف (1225) دينار/ دولار وبمعدل تغير بلغ (2.42%) في نهاية عام (2020) تم خفض قيمة العملة المحلية تجاه الدولار وذلك من أجل

الحصول على عوائد أكثر من بيع الدولار لتغطية النفقات العامة وتغطية العجز الحاصل نتيجة انهيار أسعار النفط في السوق العالمية.

ثانياً. عرض النقود: يعد أحد المتغيرات الأساسية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي والتي يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار النقدي عن طريق السياسة النقدية وبالتالي فإن هذا الاستقرار يعتمد بشكل أساسي على إدارة الكتل النقدية والتي يجب أن تتسجم مع واقع ومتطلبات الوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد (Reis and Linguas, 1996: 92). وبعد سنة (2003) أصبح الحفاظ على الاستقرار في معدل نمو عرض النقود هو هدف رئيسي تسعى إليه السياسة النقدية لكي تتمكن من التأثير على النشاط الاقتصادي لأن تغييره سوف يترك آثار على الطلب والعرض الكلي ومن ثم الأسعار وبالتالي التأثير على الناتج المحلي الإجمالي (محي، 2014: 264).

1. **عرض النقود الضيق M1:** ويشمل على صافي العملة في التداول والودائع الجارية للقطاع الخاص لدى المصارف التجارية.

2. **عرض النقود بالمعنى الواسع M2:** ويشمل على عرض النقود بالمعنى الضيق فضلاً عن الودائع الأخرى من ودائع لأجل وودائع الادخار الخاصة لدى البنوك التجارية. (موسى، 2009: 89).

الجدول (2): تطور عرض النقود في العراق للفترة (200-2020) (مليون دينار)

السنوات	عرض النقود الضيق M1 (1)	معدل التغير السنوي % (2)	عرض النقود الواسع M2 (3)	معدل التغير السنوي % (4)
2004	10148626	-	11498148	-
2005	11399125	12.3	14659359	27.4
2006	15460060	35.6	21050249	43.5
2007	21721167	40.4	26919996	27.8
2008	28189934	29.7	34861927	29.5
2009	37300030	32.3	45305289	29.9
2010	51743489	38.7	60289168	33.0
2011	62473929	20.7	72067309	19.5
2012	63735871	2.01	75336128	4.5
2013	73830964	15.8	87526585	16.1
2014	72692448	-1.5	90566930	3.4
2015	65435425	-9.9	88763709	-1.9
2016	70733027	8.09	89102140	0.38
2017	71161551	0.6	90435351	1.4
2018	72930527	2.4	91602765	1.2
2019	86771000	18.9	92513542	0.99
2020	81230120	-12.1	86235101	-6.7

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث النشرة الإحصائية السنوية (2004-2020).

كانت أعلى نسبة للنقد المتداولة خارج الجهاز المصرفي للنقد بالمعنى الضيق في السنوات (2004-2008) ويعزى سبب ذلك إلى أنه في هذه السنوات كانت ثقة الجمهور ضعيفة في

القطاع المصرفي والأوضاع الأمنية والسياسية في تلك الفترة غير مستقرة بسبب الحرب على الإرهاب وهناك مخاوف كبيرة لدى الأفراد الذين لديهم فوائض نقدية من ايداع اموالهم لدى المصارف لذلك كانوا يفضلون الاحتفاظ بها وهذا واضح من معدل التغير في عرض النقود للسنوات (2010-2005) بالمعنى الضيق إذ بلغ (12.6%، 35.6%، 40.4%، 29.7%، 32.3%، 38.7%) على التوالي وسبب ذلك ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وزيادة نسبة الصادرات وتعديل سلم الرواتب وزيادة النفقات الاستثمارية والجارية وارتفاع حجم الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2008: 2)، أما السنوات (2013-2011) فقد شهد تطور عرض النقود الضيق تغيرات طفيفة إذ أن حجم النقود خارج الجهاز المصرفي قد ارتفعت نسبتها مقارنة السنوات السابقة وهذا الارتفاع بسبب زيادة المكونات الرئيسية لعرض النقود بالمفهوم الضيق والمكونة من صافي العملة في التداول والودائع الجارية إذ وصلت سنة (2013) الى (73830964) مليون دينار إذ بلغ معدل التغير السنوي لها (20.7%، 2.01%، 15.8%) على التوالي بسبب الاستقرار الأمني في العراق وارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة وزيادة الودائع الجارية لدى المصارف التجارية لكافة القطاعات الاقتصادية باستثناء الحكومة المركزية وذلك بسبب الزيادة الحاصلة في الطلب على النقود نتيجة ارتفاع السيولة المحلية، أما السنوات (2015-2014) فقد انخفض عرض النقود الضيق بشكل كبير وبمعدل تغير سنوي سالب وصل إلى (1.5% -، 9.9% -) نتيجة الاحداث التي شهدتها العراق في تلك الفترة وهي الحرب على الارهاب والاتجاه نحو الانفاق العسكري فقط والابقاء على النفقات التشغيلية مما أدى إلى أن يكون نمو عرض النقود الضيق بتراجع، أما سنة (2020) فقد تراجع عرض النقود الضيق بشكل كبير وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (12.1% -) ويعزى سبب ذلك إلى توقف النشاط الاقتصادي في العالم بين جميع الدول نتيجة انتشار جائحة كورونا.

أما عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) فقد شهد تغير سنوي كبير وحقق أعلى نسبة نمو له طيلة فترة الدراسة سنة (2006) وبنسبة بلغت (43.5%) بسبب استبدال العملة المحلية القديمة بالعملة الجديدة أما السنوات (2014-2007) فقد ارتفعت عن السنوات السابقة وذلك نتيجة زيادة المكونات الرئيسية لعرض النقود (M2) وهي عرض النقود بالمعنى الضيق والودائع الجارية والودائع الاخرى وبمعدل تغير سنوي بلغ (27.8%، 29.5%، 29.9%، 33%، 19.5%، 4.5%، 16.1%، 3.4%) على التوالي وذلك لأنه كلما زادت نسبة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي فان عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) ترتفع نسبته، أما السنوات (2019-2016) فقد ارتفعت النسبة أكثر من السنوات السابقة نتيجة الارتفاع في عرض النقد (M1) ومكوناته إذ بلغ معدل التغير السنوي (0.38%، 1.4%، 1.2%، 0.99%) على التوالي، أما سنة (2020) فقد بلغت نسبة التغير السنوي معدلات سالبة وصلت إلى (6.7% -) إذ انخفضت عن الاعوام السابقة بسبب توقف التعاملات المصرفية على مستوى العالم سبب نتيجة انتشار جائحة كورونا.

ثالثاً. أسعار الفائدة: تعد أسعار الفائدة من المتغيرات النقدية التي يمكن أن تستخدم للتأثير على حركة النشاط الاقتصادي إذ كان توجه العراق بعد عام (2003) هو استخدام سعر الفائدة باعتباره أداة رئيسية للسيطرة على التضخم بدلاً من عرض النقود وكأداة غير مباشرة لرفع قيمة العملة المحلية والسيطرة على التضخم لأن سعر الفائدة هو بمثابة الضمان الحقيقي للقيمة الحقيقية للادخار لكن سيطرة القطاع العام على (80%) من الناتج المحلي الاجمالي وكذلك هيمنة الإيرادات النفطية

على مساهمتها بالجزء الأكبر من الإيرادات العامة سبب ذلك في تذبذب أسعار الفائدة (داغر، 2014: 37).

الجدول رقم (3) يوضح التطورات في معدلات أسعار الفائدة طيلة مدة البحث ان هناك ارتفاع كبير في معدلات التضخم للسنوات (2005-2007) وذلك بسبب الانفتاح الكبير الذي شهد العراق بعد سنة (2003). يظهر من خلال الجدول إذ ارتفع معدل التضخم الى (26.96% و 37% و 53.2%) على التوالي نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات وزيادة النفقات الحكومية الجارية إذ ارتفعت الرواتب والأجور في موازنة سنة (2006) وأدت إلى زيادة المعروض النقدي في حين لم ترافقه أية زيادة في السلع والخدمات.

الجدول (3): التطورات في معدلات أسعار الفائدة والتضخم في العراق للفترة (2004-2020)

السنوات	معدل الفائدة % (1)	معدل التضخم % (2)	معدل الفائدة الحقيقية (3)
2004	6.00	26.96	-20.96
2005	6.33	37	-30.67
2006	10.42	53.2	-32.79
2007	20.00	30.8	-10.8
2008	16.75	2.7	14.05
2009	8.83	-2.8	11.63
2010	6.25	2.4	3.85
2011	6.00	5.6	0.4
2012	6.00	6.1	-0.1
2013	6.00	1.9	4.1
2014	6.00	2.2	3.8
2015	6.00	1.4	4.6
2016	4.33	0.5	3.83
2017	4.00	0.2	3.8
2018	4.00	0.4	3.6
2019	4.00	-0.2	4.2
2020	4.00	3.2	1.8

المصدر: وزارة التخطيط-الجهاز المركزي للإحصاء-المجموعة الإحصائية السنوية للفترة (2004-2020)²

لذلك عملت الحكومة على رفع سعر الفائدة للسنوات (2006-2008) إلى (10.42%، 20%، 16.75%) على التوالي وكما يظهر في الشكل البياني رقم (2-3) وذلك من أجل السيطرة على التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار وبذلك انخفض التضخم إلى أدنى مستوى له سنة (2009) حيث كان (-2.8%) وكذلك انخفاض أسعار الفائدة إلى (8.83%) وأن هذا الانخفاض في أسعار الفائدة لم يؤثر على نشاط الائتمان لأن المصارف تواجه ضغوط هي زيادة رؤوس أموالها وانخفاض الطلب على الأسهم أدى إلى انخفاض أسعارها في سوق الأوراق المالية، وزيادة التحولات لرأس المال بشأن الديون المشكوك في تحصيلها

² معدل الفائدة الحقيقية = معدل التضخم _ معدل الفائدة

(تقرير البنك المركزي العراقي للاستقرار المالي، 2010: 12)، ولكن بعد ذلك بدأ بالارتفاع التدريجي للتضخم إذ وصلت نسبته في سنة (2012) الى (6.1%) أما اسعار الفائدة فقد استمرت بالانخفاض إلى أن وصلت الى (6.00%) في سنة (2011) وذلك بعد اتساع دور السلطات النقدية في تحرير وتفعيل دور اسعار الفائدة في التصدي للتضخم والتوسع الحاصل في الانفاق الحكومي بشقية الجاري والاستثماري بهدف تقييد الضغوط التضخمية من هذا الانفاق وجعل سعر الفائدة موجب للمقرض مما يحفز الادخار المصرفي وسحب الفائض النقدي والسيطرة على السيولة المحلية وتحفيز الائتمان المصرفي في المجالات الاستثمارية للقطاع الخاص، وفي سنة (2016) تم تخفيض سعر الفائدة إلى (4.33%) لتحقيق الاستقرار النقدي لتنفيذ السياسة التي يعتمد عليها البنك المركزي على الإسهام في تحفيز المصارف لتحسين النمو الاقتصادي من خلال توفير الائتمان المناسب لنشاطات القطاع الخاص، واستمرت معدلات التضخم بالانخفاض إذ سجلت معدلات سالبة سنة (2019) بلغت (0.2-%) بسبب الاستقرار الذي شهده البلد بعد الانتهاء من العمليات العسكرية وعمدت السلطات النقدية إلى تخفيض سعر الفائدة في سنوات (2016-2019) إلى (4.33%، 4.0%، 4.0%، 4.0%) على التوالي لتحفيز النشاط الاقتصادي وذلك من أجل تمويل المشاريع التنموية واستمرار عملية التنمية الاقتصادية ويمتد أثره ليصل إلى سعر الصرف وميزان المدفوعات وسوق الاوراق المالية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية، لكن هذا الارتفاع والانخفاض في أسعار الفائدة لم يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير وذلك لضعف العمق المالي في الاقتصاد العراقي وإن القطاع المصرفي لا يمتلك القدرة لكي يستثمر في الجانب الحقيقي (تقرير البنك المركزي العراقي للاستقرار المالي، 2018: 39). وفي سنة (2020) وبدأ انتشار جائحة كورونا وفرض الحظر الشامل ارتفعت نسبة التضخم الى (3.2%) فيما بقي سعر الفائدة عند (4.0%).

رابعا. نافذة العملة: تعد أحد أدوات البنك المركزي العراقي للتأثير على السيولة النقدية والسيطرة على المستوى العام للأسعار وبالتالي يحدث التأثير النقدي المباشر وتنمو الاحتياطيات الأجنبية من خلال هذه العملية وذلك من أجل فرض الاستقرار على سعر صرف العملة الأجنبية، وبدأ العمل بها بتاريخ (4-10-2003) حتى يتمكن البنك المركزي من تحقيق تجانس كبير في آليات سوق الصرف عن طريق اشباع السوق بالعملات الأجنبية (مهدي وعبدالحسن، 2018: 134). والجدول رقم (4) يوضحان معدلات التغير في مشتريات ومبيعات البنك المركزي من الدولار طيلة فترة البحث.

الجدول (4) مبيعات ومشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية للفترة (2004-2020)
(مليون دولار)

السنوات	مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية (1)	معدل التغير السنوي % (2)	مبيعات البنك المركزي من الدولار في المزاد (3)	معدل التغير السنوي % (4)
2004	10352	_____	6108	_____
2005	14854	43.4	10462	71.2
2006	16800	13.1	11175	6.8
2007	26200	55.9	15980	42.9
2008	45500	73.6	25869	61.8

السنوات	مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية (1)	معدل التغير السنوي % (2)	مبيعات البنك المركزي من الدولار في المزاد (3)	معدل التغير السنوي % (4)
2009	23000	-49.4	33992	31.4
2010	41000	78.2	36171	6.4
2011	51000	24.3	39798	10.5
2012	57000	11.7	48649	22.2
2013	62000	8.7	53231	9.4
2014	47515	-23.3	51728	-2.8
2015	32450	31.7	44304	-14.3
2016	25653	-20.9	33524	-24.3
2017	40355	57.3	42201	25.8
2018	52229	29.4	47133	11.6
2019	58851	12.6	51127	8.4
2020	30730	-47.7	44080	-13.7

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث النشرة الإحصائية السنوية (2004-2020)

إذ أن هناك ارتفاع كبير في مشتريات ومبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية (الدولار) من وزارة المالية للسنوات (2004-2008) حيث كانت المشتريات لسنة (2007) هي (26200) مليون دولار وبمعدل تغير بلغ (55.9%) وبلغت المبيعات (15980) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (42.9%)، بسبب زيادة العوائد من بيع النفط الخام والارتفاع في أسعار النفط في السوق العالمية والانفتاح الخارجي وزيادة عمليات الاستيراد والحاجة للعملة الصعبة لتغطية العمليات التجارية، ولكن بعد التحسن في ارتفاع أسعار النفط ارتفعت المشتريات تدريجياً للسنوات (2010-2013) إذ بلغت المشتريات (41000، 51000، 57000، 26000) مليون دولار على التوالي وبمعدل تغير سنوي بلغ (78.2% و 24.3% و 11.7% و 8.7%) على التوالي، أما المبيعات فقد ارتفعت إلى (36171، 39798، 48649، 53231) وبمعدل تغير سنوي بلغ (6.4%، 10.5%، 22.2%، 9.4%) على التوالي بسبب هروب رؤوس الأموال إلى الخارج مما جعل السوق النقدية في الاقتصاد العراقي بحاجة دائمة للعملة الأجنبية والمحافظة على الاستقرار النقدي، لكن تراجعت المبيعات والمشتريات في السنوات (2014-2016) نتيجة انخفاض أسعار النفط والحرب على الارهاب.

ولكن بعد أن شهد الوضع الأمني في العراق الاستقرار عادة المشتريات والمبيعات لترتفع تدريجياً للسنوات (2017-2019) إذ سجلت سنة (2019) ارتفاع وصلت إلى (58851) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي وصل إلى (57.3%) أما المبيعات فقد بلغت (51127) وبمعدل تغير سنوي بلغ (8.4%) ناتج عن زيادة التحويلات المالية إلى الخارج بسبب زيادة استيراد القطاع الخاص والذي لعب دوراً بارزاً في زيادة المبيعات حيث كانت الاستيرادات في زيادة مستمرة، لكن هذا الارتفاع ما لبث أن انخفض في سنة (2020) حيث تراجعت المشتريات إلى (30730) مليون

دولار وبمعدل تغير سنوي سالب (47.7%-) والمبيعات إلى (44080) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي سالب (13.7%-) نتيجة انتشار جائحة كورونا وتعطيل النشاط الاقتصادي في العالم.

المبحث الثالث: تقييم المتغيرات النهائية لأداء السياسة النقدية في العراق

لفترة (2004-2020)

المطلب الاول: مؤشرات تقييم السياسة النقدية في العراق

سيتم في هذا المبحث استخدام مجموعة من المؤشرات الخاصة بالسياسة النقدية للتعرف على مدى كفاءتها وفعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السلطات النقدية، ولأجل تقييم السياسة النقدية في العراق خلال فترة البحث نستعين بالمؤشرات التالية.

أولاً. السيطرة على التضخم: يعد التضخم المشاكل الاقتصادية والتي تعاني منها العديد من الدول النامية ومن ضمنها العراق إذ عملت السلطات النقدية على مكافحة ومعالجة هذه المشكلة بالطرق العديد وخاصة بعد حصول البنك المركزي على الاستقلالية التامة وفق قانون (56) لسنة (2004)، إذ استطاعت خفض معدلات التضخم وعملت على توحيد أسعار صرف العملات أمام الدينار العراقي عن طريق التأثير في عرض النقود واستمرار تدخل السلطات النقدية للمحافظة على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار والتصدي للضغوط التضخمية المتوقعة في الاقتصاد العراقي وكان هذا واضح من خلال انخفاض نسب التضخم في العراق خلال فترة البحث كما في الجدول الآتي.

الجدول (5): تطورات معدلات التضخم في العراق للفترة (2004-2020) (نسبة مئوية)

السنة	التضخم %	السنوات	التضخم %
2004	26.96	2013	1.9
2005	37	2014	2.2
2006	53.2	2015	1.4
2007	30.8	2016	0.5
2008	2.7	2017	0.2
2009	-2.8	2018	0.4
2010	2.4	2019	-0.2
2011	5.6	2020	3.2
2012	6.1		

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للفترة (2004-2020)

يتضح من الجدول رقم (5) هناك ارتفاع واضح في معدلات التضخم للسنوات (2004-2007) إذ بلغت (26.96%، 37%، 53.2%، 30.8%) على التوالي. وهذا ناتج عن عدم مرونة الجهاز الانتاجي لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي وكذلك بسبب الانفتاح التجاري للعراق على العالم الخارجي وزيادة مستويات الانفاق في الموازنة العامة، أما سنة (2008) إذ بلغ معدل التغير السنوي فيها (91.23%-) وذلك عن طريق رفع أسعار الفائدة لمواجهة الضغوط التضخمية التي

يعاني منها البلاد وتؤثر على القرار الاستثماري، أما الارتفاع الذي حدث سنة (2014) وذلك بسبب الحرب على الإرهاب وزيادة الانفاق العسكري لتغطية نفقات الحرب، وفي السنوات (2015-2019) انخفضت معدلات التضخم بشكل كبير وذلك بسبب الاستقرار الذي شهدته البلاد، أما سنة (2020) فقد شهدت ارتفاع معدلات التضخم بسبب انتشار جائحة كورونا في العالم، وبالرغم من كل ذلك استطاعت الدولة عن طريق سياساتها النقدية من خلال استخدام أدواتها الكمية غير المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي لخفض معدلات التضخم بشكل كبير وهذا التحسن في خفض معدلات التضخم يحسب للسلطات النقدية.

ثانياً. معامل الاستقرار النقدي: هو واحد من المعايير المستخدمة في قياس كفاءة السياسة النقدية والمتمثلة بالسيطرة على الكتلة النقدية وهو معيار تم اعتماده من قبل صندوق النقد الدولي لقياس الاستقرار النقدي إذ أن هناك علاقة بين عرض النقود والذي بضمنه الودائع الادخارية والزمنية وبين الطلب الكلي على المنتجات إذ أن زيادة عرض النقود ستؤدي إلى زيادة الانفاق على السلع والخدمات (العاني، 2011: 48)، كما أن هذا المعيار يوضح عدم التناسب بين عرض النقود الضيق والنتائج ولا ينصب فقط على مدى الارتفاع والانخفاض في وسائل الدفع، بل أيضاً يعتمد على الملائمة القائمة بين وسائل الدفع وحجم المطلوبات النقدية والتي تتضمن العملة في التداول والودائع تحت الطلب وأي زيادة فيها تنخفض أسعار الفائدة وسيشجع المستثمرين لزيادة استثماراتهم وزيادة الطلب على الايدي العاملة وتزداد الدخول ويرتفع الطلب الكلي (هالوود، 2007: 136).

ويوضح هذا المعامل هل أن النشاط الاقتصادي يعاني من حالة التضخم أم الانكماش بالاعتماد على قيمة معامل الاستقرار النقدي، فإذا كانت قيمته واحد صحيح أو قريبه من الواحد الصحيح فإن الاقتصاد في حالة استقرار نقدي أما إذا كانت قيمته اقل من الواحد الصحيح فهذا يدل على أن النشاط الاقتصادي في البلد في حالة انكماش، أما إذا كانت قيمته اكبر من الواحد الصحيح فهذا يدل على أن هناك ارتفاع في معدلات التضخم، ولمعرفة ذلك نستعين بالجدول (6) إذ يوضح معامل الاستقرار النقدي في العراق طيلة مدة البحث إذ سجلت سنة (2005) نسبة بلغت (0.32%) وذلك من أجل محاربة الارتفاع في معدلات التضخم بعد الارتفاع الذي شهده العراق بعد الانفتاح على العالم الخارجي وزيادة الاستيرادات لتلبية حاجة الطلب المحلي من السلع والخدمات نتيجة تدمير البنى التحتية.

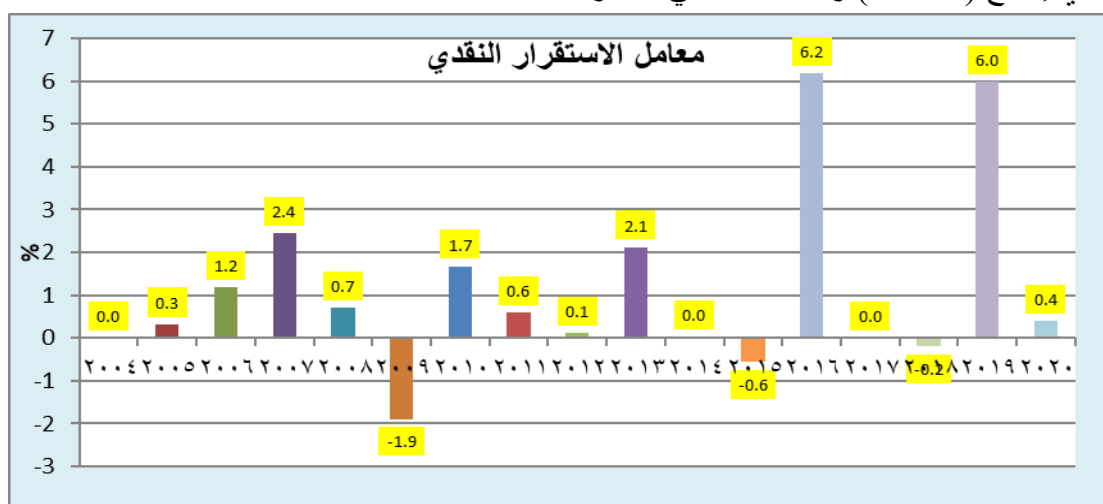
الجدول (6): معامل الاستقرار النقدي في العراق للفترة (2004_2020) (مليون دينار)

السنوات	عرض النقود M1	معدل التغير السنوي %	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	معدل التغير السنوي %	معامل الاستقرار النقدي %
2004	10148626	-	53499238	-	-
2005	11399125	12.3	73911088	38.15	0.32
2006	15460060	35.6	96067160	29.99	1.18
2007	21721167	40.4	111961230	16.54	2.44
2008	28189934	29.7	158443584	41.51	0.71
2009	37300030	32.3	131632210	-16.92	-1.9
2010	51743489	38.7	163104739	23.09	1.67

السنوات	عرض النقود M1	معدل التغير السني %	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	معدل التغير السني %	معامل الاستقرار النقدي %
2011	62473929	20.7	218617834	34.03	0.60
2012	63735871	2.01	255727068	16.97	0.11
2013	73830964	15.8	274745875	7.43	2.12
2014	72692448	-1.5	167262787	-39.12	0.03
2015	65435425	-9.9	196203013	17.30	-0.57
2016	70733027	8.09	198774369	1.31	6.17
2017	71161551	0.6	288692989	45.23	0.01
2018	72930527	2.4	254366708	-11.89	-0.20
2019	86771000	18.9	262424811	3.16	5.98
2020	81230120	-12.1	198774325	-24.25	0.4

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث النشرة الإحصائية السنوية (2004-2020).³

شهدت السنوات (2006-2007) ارتفاعاً في نسب معامل الاستقرار النقدي إذ بلغت (1.18% و 2.44%) على التوالي وهذا يدل على أن النشاط الاقتصادي يعاني من ارتفاع معدلات التضخم وهذا أمر طبيعي نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية قامت الدولة بتعديل سلم الرواتب وزيادة المخصصات والأجور، فضلاً عن ارتفاع الانفاق العسكري بسبب الوضع الأمني المتردي في تلك السنوات، لكن سجلت سنة (2010) ارتفاعاً في نسبة معامل الاستقرار النقدي إذ بلغ (1.67%) وذلك بعد تعافي أسعار النفط.



الشكل (4): معامل الاستقرار النقدي في العراق للفترة (2004-2020)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6).

واستمر معامل الاستقرار النقدي في التراجع بين الانخفاض والارتفاع وذلك بسبب التفاوت الكبير في عدم التناسب بين الكتلة النقدية والنمو في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية نتيجة الاختلال الهيكلي إذ أن (90%) منه يعتمد على سلعة النفط الخام، وسجلت سنة

³ معامل الاستقرار النقدي = معدل التغير في وسائل الدفع / معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

(2013) ارتفاع في معامل الاستقرار النقدي بلغ (2.12%) وذلك بسبب سياسة التوظيف التي تم اتباعها في هذه السنة إذ قامت بزيادة أعداد القوات الأمنية من الجيش والشرطة مستفيدة بذلك من العوائد النفطية الكبيرة المتأتية من ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية مما ساهم بزيادة النفقات العامة، وعانى الاقتصاد العراقي في السنوات (2014-2015) من حالة الركود بسبب الظروف السائدة آنذاك إذ بلغ معدل الاستقرار النقدي (0.03%، -0.57%) على التوالي، وبعد انتهاء عمليات التحرير في سنة (2016) ارتفع معامل الاستقرار النقدي الى (6.17%) نتيجة زيادة المنح والمساعدات والهبات من المنظمات الدولية والدول الكبرى سواء للنازحين أو إعادة اعمار المناطق المحررة، لكن في سنة (2020) وبعد انتشار جائحة كورونا عاود معامل الاستقرار إلى الانخفاض نتيجة الركود الاقتصادي الذي أصاب العالم.

ثالثاً. مرونة نفود الناتج: يُعد مؤشر مرونة نفود الناتج واحد من المؤشرات التي تم استخدامها في تقييم السياسة النقدية وذلك من خلال معرفة مساهمة النفود في الناتج المحلي الاجمالي طيلة فترة البحث إذ كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن النفود تمارس دوراً كبيراً في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما يؤكد أهمية السياسة النقدية كواحدة من السياسات الاقتصادية التي يحتاجها العراق في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

أظهر الجدول رقم (7) والشكل البياني رقم (5) أن مرونة نفود الناتج طيلة فترة البحث تتراوح ما بين (0.5، 1.99) وهذا مؤشر جيد على تأثير النفود في الناتج المحلي الاجمالي مما يعني ضمناً أن النفود تمارس دورها بشكل فعال نتيجة الارتفاع المستمر والمزايدي في الأساس النقدي والذي نتج عن زيادة النفقات الحكومية بالتزامن مع ارتفاع العوائد النفطية الأمر الذي يمكن الحكومة ويعطيها مرونة تامة في زيادة نفقاتها وبشكل كبير. لكن في سنة (2007) بلغ مرونة نفود الناتج مستوى متدني لها وكما يظهرها الشكل البياني إذ بلغ (0.25) بسبب الأوضاع الامنية المتردية في هذه السنة ساهم بتراجع تأثير النفود في الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول (7): مرونة نفود الناتج في العراق للفترة (2004-2020) (مليون دينار)

السنوات	سعر الفائدة % (1)	الاساس النقدي (2)	الناتج المحلي الاجمالي (3)	مرونة نفود الناتج (4)
2004	6.00	7162945	53499238	0.80
2005	6.33	9112837	73911088	0.78
2006	10.42	10968099	96067160	1.1
2007	20.00	14231700	111961230	0.25
2008	16.75	18492505	158443584	1.9
2009	8.83	21775679	131632210	1.4
2010	6.25	24342192	163104739	0.93
2011	6.00	28287361	218617834	0.77
2012	6.00	30593647	255727068	0.71
2013	6.00	34995453	274745875	0.76
2014	6.00	36071593	167262787	0.12
2015	6.00	34855256	196203013	1.06
2016	4.33	42075230	198774369	0.91

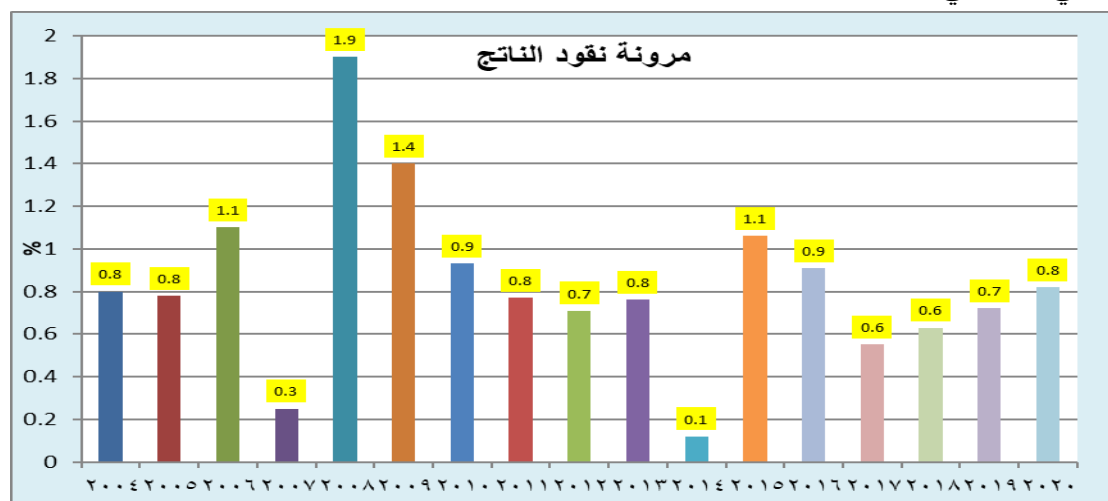
السنوات	سعر الفائدة % (1)	الاساس النقدي (2)	الناتج المحلي الاجمالي (3)	مرونة نقود الناتج (4)
2017	4.00	40343309	288692989	0.55
2018	4.00	40498067	254366708	0.63
2019	4.00	47638603	262424811	0.72
2020	4.00	41532201	201852023	0.82

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث النشرة الإحصائية السنوية (2004-2020).

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (2004-2020).

⁴ المصدر: العاني، احمد حسين (2004)، (تقدير وتحليل دالة الطلب على النقود في بلدان مجلس التعاون الخليجي للمدة 1980-1995)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد. ص (60)

أما سنة (2014) فقد بلغ مؤشر مرونة نقود الناتج (0.12) وهي أدنى نسبة في فترة البحث وكما يظهرها الشكل البياني رقم (5) وهو أمر طبيعي نتيجة الانخفاض في أسعار النفط في السوق العالمية وانخفاض الإيرادات النفطية فضلاً عن الأحداث التي شهدتها العراق في هذه الفترة بدخول الجماعات الارهابية والسيطرة على بعض المحافظات وزيادة النفقات العسكرية للحرب، أدى ذلك الى حالة كبيرة من الكساد في النشاط الاقتصادي العراقي ساهمت في تراجع تأثير النقود في الناتج المحلي الاجمالي.



الشكل (5): مرونة نقود الناتج في العراق للفترة (2004_2020)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (7)
 رابعاً. استقرار قيمة العملة: يُعد مؤشر استقرار قيمة العملة المحلية واحد من المؤشرات المستخدمة في معرفة الاستقرار والتقلبات التي تحدث في سعر صرف العملة المحلية تجاه الدولار عن طريق الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي وذلك من خلال معرفة التقلبات التي تحدث في قيمة العملة المحلية نتيجة المشاكل الاقتصادية، كما أن حدوث ارتفاع أو

⁴ مرونة نقود الناتج = سعر الفائدة X الاساس النقدي / الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

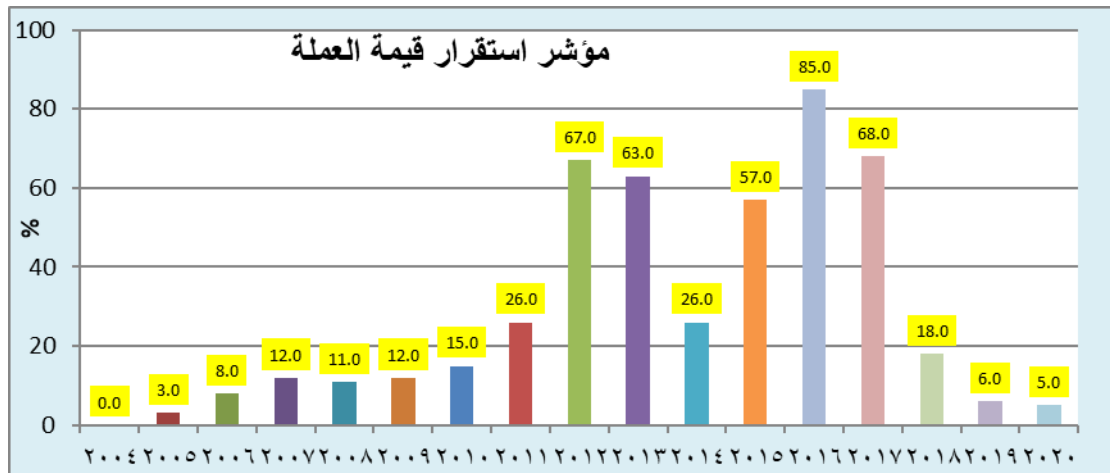
انخفاض في سعر الصرف يتجاوز هامش التغير المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي والبالغ $(7.25 \pm)$ فإن ذلك دليل على حدوث الانكماش أو التضخم (الفهم والهاشمي، 1997: 251)، ويتبين من خلال الجدول رقم (8) أنه تميز بالارتفاع والانخفاض طيلة فترة البحث إذ كان سعر الصرف المحلي تجاه الدولار للسنوات (2004-2006) ضمن معدل هامش التغير مسجلاً (0)، (3، 8) نقطة على التوالي، لكن عندما قامت السلطات النقدية برفع قيمة الدينار المحلي تجاه الدولار سنة (2007) لذلك شهد السنوات (2007-2013) ارتفاع كبير بهامش التغير لسعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار نتيجة ارتفاع الاستيرادات وزيادة الطلب على العملة الاجنبية لتغطيتها وكذلك ارتفاع انفاق الدولة سواء لسياسة التوظيف التي اتبعتها أو لتغطية نفقات الاستيراد للسلع الاستهلاكية والمحلية. وبالرغم من هذا الارتفاع الكبير في هامش التغير إلا أن البنك المركزي من خلال دخوله كبائع ومشتري للدولار استطاع تقليص الأثر التضخمي للإنفاق واستمر ضمن الحدود المسيطر عليها خلال هذه الفترة، وفي سنة (2014) تراجعت معدل هامش التغير إلى (26) نقطة بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط وتراجع العوائد النفطية والاعتماد على الاقتراض الداخلي والخارجي لتغطية العجز في الموازنة العامة.

الجدول (8): سعر الصرف واستقرار قيمة العملة في العراق للفترة (2004-2020)

السنة	سعر الصرف الرسمي	معدل التغير السنوي %	سعر الصرف الموازي	معدل التغير السنوي %	مؤشر استقرار قيمة العملة المحلية
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	
2004	1453		1453	-	0
2005	1469	1.10	1472	1.30	3
2006	1467	-0.13	1475	0.20	8
2007	1255	-14.4	1267	-14.1	12
2008	1193	-4.94	1203	-5.05	11
2009	1170	-1.92	1182	-1.47	12
2010	1170	0	1185	0.25	15
2011	1170	0	1196	0.92	26
2012	1166	-0.34	1233	3.09	67
2013	1169	0.25	1232	-0.08	63
2014	1188	1.62	1214	-1.46	26
2015	1190	0.16	1247	2.71	57
2016	1190	0	1275	2.24	85
2017	1190	0.42	1258	-1.33	68
2018	1190	0	1208	-3.97	18
2019	1190	0	1196	-0.99	6
2020	1220	2.52	1225	2.42	5

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث النشرة الإحصائية السنوية (2004_2020)⁵

⁵ استقرار قيمة العملة المحلية = سعر الصرف الموازي _ سعر الصرف الرسمي



الشكل (6): مؤشر استقرار قيمة العملة في العراق للفترة (2004-2020)

المصدر: الهاشمي، محمود والفهيم، عبدالستار (سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية)، شركة ابو ظبي للطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، ص (251).

المطلب الثاني: تقييم السياسة النقدية في العراق

بعد سنة 2003 والتحول نحو اقتصاد السوق كان للسياسة النقدية في العراق دور بارز وفعال من خلال التأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق تحسين قيمة العملة المحلية من أجل النهوض بالاقتصاد العراقي وفق خطوات تعتمد على مجموعة من الاجراءات القانونية والفنية وأهمها هو حصول البنك المركزي على الاستقلالية التامة وفق قانون (54) لسنة (2004) وقانون رقم (94) لسنة 2004 إذ يعدان الركائز الأساسية للإصلاح الاقتصادي للسياسة النقدية من الناحية التشريعية نحو تحقيق الاستقرار والنجاح وظهر ذلك من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية الكمية وكانت نتائجها هي رفع قيمة الدينار العراقي أمام الدولار عن طريق نافذة بيع العملة والتي ساهمت بشكل كبير في عدم تدهور قيمة العملة المحلية والوصول إلى الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

واستطاعت السياسة النقدية من تحقيق نجاحات في بعض سنوات البحث أهمها هو تحقيق استقرار في قيمة الدينار العراقي حيث ارتفعت قيمته بنسبة (25%) للفترة (2006-2004) وانخفاض التضخم الى (2.4%) سنة (2010) بعد أن كان (30.8%) سنة (2007) وبناء احتياطات قوية من العملة المحلية وحماية ميزان المدفوعات من أي صدمات خارجية ووفقاً لذلك حققت السياسة النقدية نجاحات كبيرة ضمن أهدافها التي سعت إلى تحقيقها.

وعملت على توحيد أسعار صرف العملات أمام الدينار العراقي عن طريق التأثير في عرض النقود واستمرار تدخل السلطات النقدية للمحافظة على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار والتصدي للضغوط التضخمية المتوقعة في الاقتصاد العراقي حيث تحول نظام الصرف من نظام معوم مدار الى نظام صرف شبه ثابت وخاصة بعد سنة (2008) وذلك لأجل التطابق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي والتي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي ونموه نتيجة الاختلاف بين هذين السعريين ولما لهما من تأثير واضح على الاستثمار الحقيقي، كما أن الاقتصاد العراقي كباقي الاقتصادات النامية يعاني كثيراً من ضعف في الودائع الجارية إلى عرض النقد مقارنة بنسبة العملة في التداول وانتشار ظاهرة الاكتناز لدى الافراد نتيجة ضعف الوعي

المصرفي لديهم وقلة الرغبة لديهم في ايداع اموالهم الفائضة في المصارف، واستطاعت السياسة النقدية من تحقيق نجاحات كبيرة طيلة فترة البحث أهمها هو تحقيق استقرار لفترة طويلة في قيمة الدينار العراقي حيث ارتفعت قيمته بنسبة (25%) للفترة (2008-2010) وانخفاض التضخم الى (2.4%) سنة (2010) بعد أن كان (30.8%) سنة (2007) وبناء احتياطات قوية من العملة الاجنبية تقدر بحوالي (60) مليار دولار وهي أعلى نسبة في تاريخ العراق النقدي وتعد سائدة للعملة المحلية وحماية ميزان المدفوعات من أي صدمات خارجية ووفقاً لذلك حققت السياسة النقدية نجاحات كبيرة ضمن تحقيق أهدافها التي سعت إلى تحقيقها.

ويتضح أيضاً من خلال تحليل النمو في عرض النقود الواسع واستخدام مؤشر السيولة المحلية أيضاً لمعرفة تأثير السيولة المحلية على الناتج الاجمالي أنه يمكن القول أن الزيادة في عرض النقود الواسع لم يكن لها أثر واضح على أي زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي إذ أن هناك توسع مفرط وكبير في الاصدار النقدي ولم يظهر له أي مساهمة في نمو القطاعات الاقتصادي والتي يمكن أن تسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي لو تم استخدامها بشكل صحيح لتطوير القاعدة الانتاجية لها بل كانت هذه الزيادة في السيولة المحلية أغلبها لتغطية النفقات التشغيلية والتي تزداد بشكل كبير في الموازنة العامة سنة بعد اخرى وهذا ما يؤكد صحة النظرية التي تنص على أن العراق لديه فائض في السيولة لكن لا توجد ارادة حقيقية باستغلالها بشكل أمثل مما سبب أن تكون معدلات النمو الاقتصادي فيه متدنية.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. إن حصول البنك المركزي على الاستقلالية التامة ساعد في اتخاذ قرارات تصب في مصلحة الاقتصاد وأبعاد السياسة النقدية عن المشاكل السياسية التي يتعرض لها البلد وعدم قيام البنك المركزي بإقراض الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر.
2. استطاعت السياسة النقدية السيطرة على معدلات التضخم وخفضها إلى أدنى مستوى لها طيلة مدة البحث وهذا مؤشر مهم على كفاءتها في محاربة الضغوط التضخمية والمحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
3. ساهمت نافذة العملة بتحسين قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار عن طريق قيام البنك المركزي بسخ كميات كبيرة في مزاد العملة مما أدى الى زيادة الطلب على العملة المحلية ورفع قيمتها تجاه الدولار في عام 2007 والتي ساهمت في السنوات اللاحقة.
4. استمر معامل الاستقرار النقدي في التراجع بين الانخفاض والارتفاع وذلك بسبب التفاوت الكبير في عدم التناسب بين الكتلة النقدية والنمو في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية نتيجة الاختلال الهيكلي إذ أن (90%) منه يعتمد على سلعة النفط الخام
5. ان مؤشر مرونة نقود الناتج كان ضمن المستوى المحدد له طيلة فترة البحث وها مؤشر على الدور الذي تمارسه النقود في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي.
6. إن مؤشر السيولة المحلية كان في تزايد طيلة فترة البحث وأن الاصدار النقدي الجديد كان موجة لتغطية النفقات التشغيلية ولم يكن موجة نحو تحقيق اصلاحات اقتصادية تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

التوصيات:

1. ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الأخرى من قبل القائمين على أعدادها وصياغتها للسير بنفس الاتجاه لتحقيق التنمية الاقتصادية والتصدي للتضخم ومعالجة مشكلة البطالة والحد من التعارض بين السياسات الاقتصادية.
2. السياسة النقدية يجب أن تكون بعيدة عن الاضطرابات كافة التي تحدث في الجانب السياسي وعدم التدخل في ادار شؤون النقد والائتمان، فضلاً عن عدم الاعتماد على البنك المركزي في تمويل عجز الموازنة وتوفير مناخ ملائم كي تعمل هذه السياسة بحرية تامة.
3. يجب أن تتظافر كافة الجهود بين السياسات الاقتصادية من أجل اصلاح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصادي العراقي في البنية التحتية حتى لا يكون عرضة لأي صدمة خارجية.
4. ضرورة وجود إرادة حقيقية من قبل القائمين على السياسة النقدية والمالية من أجل الاستفادة من الفوائض المالية عند ارتفاع أسعار النفط والعمل على تكوين صندوق سيادي واستثمار أمواله وتنميتها من أجل خدمة الأجيال القادمة.
5. عدم الافراط في الاصدار النقدي الجديد والعمل على خفض النفقات العامة بالقدر الممكن من قبل كافة الوزارات والمؤسسات للحد من ظاهرة التوسع في زيادة الانفاق العام كي تستطيع السياسة النقدية من السيطرة على التضخم والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

المصادر**أولاً. المصادر العربية:****أ. الكتب:**

1. أبو زيد، صبري ونجاح، عبدالمعطي وأيمن، رشاد (2008)، (اقتصاديات النقود والبنوك)، دار المغربي للطباعة، القاهرة، مصر.
2. حداد، أكرم وهذلول، مشهور (2008)، (النقود والمصارف- مدخل تحليلي ونظري)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
3. الخطيب، فاروق بن صالح وذياب، عبدالعزيز بن أحمد (2013)، (دراسة متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية)، الناشر جامعة جدة 12 ربيع الاول، السعودية.
4. السعدي، صبحي حسون (2019)، (السياسة النقدية)، دار الوراق للطباعة والنشر، بغداد، العراق.
5. السمان، محمد وظافر، محمود وشامية، احمد (2011)، (مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي)، الطبعة الخامسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
6. سمحان، حسين ويامن، إسماعيل (2011)، (اقتصاديات النقود والمصارف)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
7. طاقة، محمد والزيود، محمد وصافي، وليد احمد وعجلان، حسن (2009)، (اساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي)، اثناء للنشر والتوزيع، عمان مكتب الجامعة للنشر والطباعة، الشارقة، الامارات العربية المتحدة.
8. غدير، هيفاء (2010)، (السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري)، منشورات الهيئة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا.
9. مجيد، ضياء (2005)، (اقتصاديات النقود والبنوك)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.

10. مرغيث، عبد الحميد (2019)، (النقود والتمويل الدولي)، مركز البحوث والدراسات، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، المملكة العربية السعودية.
11. معلقة، حالب كاظم (2017)، (الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة)، الطبعة الاولى، دار أمل الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية.
12. الهاشمي، محمود والفهم، عبد الستار (1997)، (سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية)، شركة ابو ظبي للطباعة والنشر والتوزيع، الامارات العربية المتحدة.
13. هالوود، سي بول (2007)، (النقود والتمويل الدولي)، ترجمة د. محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية

ب. الدوريات:

1. الاسدي، يوسف عبد السهلاني، أديان فلاح (2020)، (أثر التوسع في السيولة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة 1991-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد (15)، العدد (57).
2. داغر، محمود محمد وعاشور، احسان جبر (2014)، (دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (20)، العدد (77).
3. داغر، محمود محمد (2014)، (السياسة النقدية في العراق من التبعية الى الاستقلال غير الفعال)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (56).
4. الرفيعي، افتخار محمد سلطان، اروى حاجم (2014)، (اثر السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في العراق للمدة 1999-2015)، مجلة الدنانير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، المجلد (2)، العدد (1).
5. السيد علي، عبد المنعم والعيسى، نزار سعد الدين، (2004)، (النقود والمصارف والاسواق المالية)، الطبعة الاولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
6. العاني، محمد سلمان (2011)، (تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للفترة 2003-2006)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد الرابع، المجلد الاول.
7. محي، سيف راضي، (2014)، (ادارة السياسة النقدية من عرض النقود الى أسعار الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد وجامعة بغداد، المجلد (20)، العدد (87).
8. مهدي، صباح رحيم وعبد الحسن، أمل (2018)، (أثر نافذة بيع العملة الاجنبية على سعر الصرف في العراق للمدة 2004-2016)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد، (9)، العدد الاول.
9. المشهداني، احمد اسماعيل وال طعمة، بدر حسين (2012)، (دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2009)، المجلة العراقية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد الثالث.

ج. الرسائل والأطاريح:

1. موسى، سندس حميد (2009)، (البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
2. العاني، احمد حسين (2004)، (تقدير وتحليل دالة الطلب على النقود في بلدان مجلس التعاون الخليجي للمدة 1980-1995)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

د. التقارير والنشرات:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث النشرة الإحصائية السنوية (2004-2020).
2. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (2004-2020).
3. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، التقرير الاقتصادي السنوي (2008).
4. البنك المركزي العراقي، تقرير البنك المركزي للاستقرار المالي (2010).
5. البنك المركزي العراقي، تقرير البنك المركزي للاستقرار المالي (2018).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Fadel, Krayah Kazaar, (2018), (Macro prudential policy-Taming the wild gyrations of credit flows, debt stocks and asset prices), First Published, palgrave macmillan, New york, USA.
2. Michel, Epgdman, (2009), (Macroeconomic Theory and policy), new york University, USA.
3. Reis, Lico and Linguas, Smith, (1996), (Dictionary of financial and Business terms), south bank, University England.
4. Richard, Barwell, (2013), (The new procedures for Montary policy in Iraq after the year 2003-), al-Kut Journal of Economics Adminstration Sciences, Vol,1, Issue,29.
5. Walsh, carl, (2010), (Monetary Theory and policy), third edition, Massachusetts Institute of technology, USA.